

قانونه

المجلس الملي الانجيلي العام

للطوائف الانجيلية

بالديار المصرية

الصادر أمره عالي بتشكيله في سنة ١٩٠٢ م

طبع بمطبعة المحيط بالمنعجالة بمصر



قانونه

المجلس العمومي الانجيلي

للطوائف الانجيلية

بالدبار المصرية

(الصادر بتشكيكه في سنة ١٩٠٢ م)

طبع بمطبعة المحيط بالفتالة بمصر



﴿ صورة ترجمة فرمان العالي الشاهاني ﴾

الصادر من شوكتلو السلطان عبد المجيد خان

في حق من كان من رعاياه من طائفة البروتستانت

الدستور المذكور والمشير المفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور  
بالفكر الثاقب متمم مهام الانام بالرأي الصائب ممد بنیان الدولة  
والاقبال مشيد أركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف  
الملك الاعلى مشير ضبطية باب عالي سعادي حالا ووزير محمد باشا  
أدام الله تعالى جلالة

عند وصول أمري العالي الشاهاني اليك ليكن معلوما لديك ان  
طائفة النصاري من رعايا دولتي الذين تبعوا مذهب البروتستان  
وسلكوا فيه حيث انهم لغاية الان ليسوا تحت نظارة مستقلة وان  
بطارقة ورؤساء مذاهبهم القديمة التي تركوها بالطبع لم يعد لهم أن  
ينظروا أشغالهم ولذلك حاصل لهم الآن بعض المضايقة والعسر وقد  
اقتضت أفكارنا الخيرية ومرحمتنا السامية الملوكية المشهورة في حق  
كافة رعايانا من سائر الطوائف بأن لا ترضى عدالتنا الشاهانية بحصول  
التعب والاضطراب لاي طائفة منهم

وحيث ان المذكورين هم عبارة عن جماعة متفرقة من سائر  
المذاهب وبقي لاصلاح أروهم والحصول على استتباب راحتهم

وأمنيتهم تعيين وكيل لهم من طائفة البروتستان يكون شخصاً معتمداً وأميناً من أهل العرض والذمة ينتخب منهم بمعرفتهم ويكون في معية مشير الضبطية . ودفاتر تعداد نفوس الطائفة المذكورة تكون تحت مأمورية الوكيل المذكور ومحفوظة تحت يد الضبطية واحصائية المولودين والمتوفين منهم يصير قيدها بها بمعرفته وكذلك تذاكر الطريق ورخص الزواج وسائر المعاملات الخصوصية المتعلقة بالباب العالي وسائر المحال التابعة اليه تكون بمقتضى عرائض مخصوصة وعليها ختم الوكيل تعرض وينشر عليها بالامر العالي فهذا ما اقتضته ارادتنا الشاهانية . وبناء عليه قد أصدرنا أمراً بذلك من ديواننا الهابوني بهذا فرمان المعنون بالحق والعدالة

فالحالة هذه أنت يامشيري المشار اليه عليك ان تجري مقتضى هذا الترتيب حرفاً بحرف . وحيث ان مواد اعطاء تذاكر المرور وتوزيع الجزية هي تحت نظام مخصوص فيلزم ان لا يجري شيء خارجاً عن ذلك وكذلك اعطاء أذونات عقود الزواج وقيد تعداد النفوس لا يؤخذ منهم عليها رسم ولا خراج وتباشرون جميع مصالحهم مثل سائر الطوائف من رعايانا ولذلك تسهلون لهم جميع ما يلزم لمحال عبادتهم ولا ترخصوا لاحد من الطوائف الاخرى ان يتدخل في مصالحهم وأشغالهم الاهلية والدينية ولا يعارضهم أحد في شيء من ذلك وبالجملة فالمقصود هو الدقة والاتفات لاعطائهم تمام الامنية

والراحة وان وكيلهم المذكور مأذون بان يعرض للباب العالي طرفنا  
ما يلزم له من ذلك على حسب مقتضى ارادتنا السنية وبناء على ذلك  
قد أصدرنا أمراً بهذا لقيده بمحل الاقتضاء وتسليمه ليدهم للاجراء  
بمقتضاه

تحريراً في أواسط شهر محرم الحرام سنة ١٢٦٧ سبعة وستون  
ومائتان والف

---

أمر عال

بشأن الانجليين الوطنيين

---

نحن خديوي مصر

---

بعد الاطلاع على الفرمان الهمايوني الصادر في شهر ديسمبر سنة  
١٨٥٠ القاضي بجعل الانجليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها  
وبعد الاطلاع على الارادة الخديوية السنية الصادرة في ٤  
يونيه سنة ١٨٧٨ بتعين وكيل لهذه الطائفة في القطر المصري ( توفي  
من عهد قريب )

وحيث أنه من الضروري تعيين الشروط اللازم توفرها في من

يكون عضواً بالطائفة المذكورة تعييناً أدق وأوضح مما هو عليه الآن  
 وإيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة في  
 إدارة شؤون هاته الطائفة

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأي  
 مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين  
 أمرنا ونأمر بما هوأت

## الباب الاول

### أحكام أولية

#### المادة الاولى

تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام  
 في القطر المدري ما عدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة  
 رسمياً لها سلطات ذات اختصاص بمواد الاحوال الشخصية وما  
 عدا الهيئات التي تكون تابعة لهيئة دينية أكبر منها لها نظام  
 في هذا القطر

#### المادة الثانية

لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها إلا التي يكون الاعتراف  
 بوجودها حصل طبقاً لأمرنا هذا



## المادة الثالثة

يعتبر بصفة انجيلي وطني من كان من الرعايا العثمانيين متوطناً  
أو مقبلاً عادة في القطر المصري وحائزاً لاحد الشروط الآتية وهي  
اولاً ان يكون عضواً أو متشبعاً لكنيسة انجيلية معترف بها  
ثانياً ان يكون معروفاً شخصياً بصفة انجيلي بالكيفية المقررة  
بأمرنا هذا

ثالثاً ان يكون انجيلي الاصل من جهة الاب على الاقل وان  
لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضواً في هيئة دينية أو طائفة غير  
مسيحية أو غير انجيلية

## الباب الثاني

## ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

## المادة الرابعة

بشكل مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين يؤلف من  
مندوبين من الكنائس الانجيلية المعترف بها التي يكون ناظر الداخلية  
خولها الحق في انتخاب أو تعيين مندوبين في المجلس المذكور

## المادة الخامسة

مندوبو كل كنيسة انجيلية معترف بها وغول لها الحق في

الاستئانة عنها بالمجلس العمومي ينتخبون أو يعينون ويفصلون طبقاً لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة ويلزم أن تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الاحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز الثماني سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة أو بالتناوب مع مراعاة الاحكام التي تخول لهم الحق في اعادة انتخابهم أو اعادة تعيينهم في حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب إلا لأعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم اذا كان من بين أعضائها غير وطنيين أما في حالة التعيين فيجوز تخويل حق اجراء التعيين لاية سلطة من سلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى قضت الضرورة بذلك

#### المادة السادسة

يشترط في من ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومي ان يكون حائزاً للشروط الآتية وهي

أولاً ان يكون انجيبياً وطنياً ذكراً بالغاً من العمر ثلاثين سنة على الأقل

ثانياً ان لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح أو من الرديف وان لا يكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية

ثالثاً ان لا يكون حكم عليه مطلقاً بعقوبة جنائية وان لا يكون حكم عليه أيضاً بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انتهاك حرمة

## الآداب

رابعاً ان لا يكون مفلساً

## المادة السابعة

انتخاب أو تعيين مندوبي المجلس العمومي يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية انتخاب شخص انتخب أو عين مندوباً وبما يحصل في الانتخاب أو التعيين من المخالفات أو الخطأ في الشكل ولم يكن نص على حلها في القواعد التي نبه على وضعها في المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار اليه

## المادة الثامنة

يؤلف المجلس العمومي من وكيل الطائفة ونائبه ومن اثني عشر مندوباً ينتخبون بمعرفة الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية بقلوب . وذلك بدون الاخلال بحق الانتخاب الذي يجوز تخويله فيما بعد لكنائس أخرى بمقتضى نصوص المادة الرابعة

## المادة التاسعة

على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة انجيلية بايجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومي أو عند التصريح لكنيسة بازياد مندوبها ان يراعي عدد أعضائها أو متشيعيها الوطنيين وله ان يراعي عدد القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة وأهميتهم أو مقدار عدد النائيين عن

## الوطنيين في ادارة شؤونها

## المادة العاشرة

لا يجوز تحويل إحدى الكنائس أكثر من مندوبين اثنين اذا وجد ان النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومي تتجاوز النسبة بين عدد أعضاء ومنتسبي هذه الكنيسة الوطنيين وبين جملة عدد الاعضاء والمنتسبين الوطنيين لكافة الكنائس التي لها مندوبون بالمجلس

ومع ذلك اذا كان في العدد الناتج عن هذه النسبة كسور قال كسر بحسب بواحد ووصلا لتطبيق هذه المادة يعين ناظر الداخلية عدد الاعضاء والمنتسبين الوطنيين للكنائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات

## المادة الحادية عشرة

لا يجوز ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق في الاستثناء عنها بالمجلس العمومي ولا يصرح بزيادة عدد مندوبي أية كنيسة الا من بعد أخذ رأي المجلس العمومي

## المادة الثانية عشرة

مصاريف المجلس العمومي تقوم بها الكنائس التي لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفي حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجب على ناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومي ان

محرمها من حقها في الانتخاب

### الباب الثالث

#### الوكيل والنائب

##### المادة الثالثة عشرة

وكيل الطائفة يكون حتماً رئيساً للمجلس العمومي وعليه أن يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضواً بالمجلس العمومي .

##### المادة الرابعة عشرة

يقوم النائب مقام الوكيل في أعماله في حالة موته أو تغيبه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها

##### المادة الخامسة عشرة

ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومي لثمان سنوات ويجوز إعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أو من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف

ولا يجوز انتخاب أحد وكيلاً أو نائباً إلا إذا كان حائزاً للشروط المقررة لتعيين بصفة عضو بالمجلس العمومي ويصدق على هذا الانتخاب

## من ناظر الداخلية

### المادة السادسة عشرة

إذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومي وكيلًا أو نائبًا فيكون تعيين خلفه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلو بسبب عرضي

### المادة السابعة عشرة

يعزل ناظر الداخلية الوكيل أو النائب إذا تراءى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومي لانه فقد الشروط التي تؤهله لعضوية المجلس أو لانه أصبح غير كفؤ لتأدية وظيفته

### المادة الثامنة عشرة

إذا خلت وظيفة الوكيل أو النائب لأي سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومي خلفاً له حائزاً للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا الخلف الى ان تنقضي المدة التي كان معيناً لها الوكيل أو النائب

## الباب الرابع

فيما للمجلس العمومي وما عليه من الواجبات

### المادة التاسعة عشرة

يختص المجلس العمومي بمنح عنوان ( كنيسة انجيلية ) لكل

هيئة دينية مكونة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد في المادة الاولى ومؤلفة من أعضاء ومنتسبين يكون البعض منهم على الاقل وطنيين. ويراعي المجلس عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الاعضاء أو المنتسبين الوطنيين بالكنيسة كما انه يراعي حالة نظامها والمدة التي يحتمل استدامته فيها

### المادة العشرون

يختص المجلس العمومي أيضاً بمنح لقب انجيلي وطني لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب انجيلي من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكونوا من الاعضاء أو المنتسبين لكنيسة انجيلية معروفة رسمياً وداخلة في التعريف الوارد في المادة الثانية من أمرنا هذا ويتخذ المجلس سجلاً لقيد أسماء جميع الاشخاص المعروفين رسمياً بصفة انجيليين طبقاً لاحكام هذه المادة

### المادة الحادية والعشرون

يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الاوقاف الخيرية أو بالاحوال الشخصية التي تقع بين كنائس انجيلية أو بين انجيليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد

على ان هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا باحضار أشخاص غير انجلييين وطينيين أمام المجلس بصفة خصيم في الدعوى ولا مسائل المواريث الحالية من الوصية إلا في حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضي أمام المجلس المذكور

#### المادة الثانية والعشرون

يتبع المجلس العمومى في مواد الاحوال الشخصية التي من اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس انجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فإنه لا يترتب على أي نص من هذه النصوص ولا على أي حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومى طبقاً لها الزام أجد من القس بأن يعقد زواج شخصين يكون لاحدهما زوج مطلق على قيد الحياة أو الزام كنيسة غير التي يكون عقد الزواج بمقتضى المذاهب المتبعة لديها بالاعتراف بمثل هذا الزواج لغرض ديني محض

#### المادة الثالثة والعشرون

التصريح بعقد اكليل الزواج بين الانجلييين الوطنيين يسوغ اعطاؤه بمعرفة المجلس العمومى لسكل رئيس كنيسة انجيلية ليس لها قس مآذونون بناء على طلب هذه الكنيسة

#### المادة الرابعة والعشرون

يتخذ المجلس سجلاً لعقود الزواج التي تحصل بين الانجلييين



الوطنيين ويضع القواعد اللازمة لارسال شهادات الزواج المقتضي تسجيلها في السجل المذكور

وتعطي في كل وقت ملخصات من هذا السجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم تقرر بعد

#### المادة الخامسة والعشرون

يضع المجلس العمومي لائحة مختصة بسير الاعمال الداخلية وبالتعيينات والمرتبات وواجبات العمال اللازمين لاشغال المجلس ويسوغ له من وقت لآخر ان يعدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف اليها ما يرى اضافته

#### المادة السادسة والعشرون

يضع المجلس العمومي قواعد بشأن الاجراءات الواجب اتباعها والرسوم المقتضي تحصيلها بسبب قيامه بالاعمال المحولة له بأمرنا هذا ويسوغ له من وقت لآخر ان يعدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف اليها ما يرى اضافته

وكذلك يجوز له بالاخص بدون مساس بما له من السلطة العامة المحولة له بمقتضى هذه المادة ان يحيل اختصاصه على لجان مؤلفة من بعض أعضائه سواء كان في جهات مخصوصة أو لنوع مخصوص من القضايا وتكون هذه الاحالة بمقتضى لائحة يجوز له ان ينص فيها ان القرارات التي تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف أمام

## المجلس العمومى بأجمعه

### المادة السابعة والعشرون

كل لائحة وضعها المجلس العمومى أثناء تأدية وظائفه المخولة له  
بموجب أمرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها

---

### الباب الخامس

#### أحكام ختامية

### المادة الثامنة والعشرون

الكنيسة الانجليكانية في يانها تعتبران بموجب أمرنا هذا كنيسة  
انجيليتين وهما

الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية

الرسالة الهولندية في قلوب

### المادة التاسعة والعشرون

يبدأ المجلس العمومى في أعماله من التاريخ الذي يحدده ناظر  
الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريباً بقدر الامكان من تاريخ  
انتخاب المذويين الاولين في المجلس العمومى للكنائس المبينة في  
المادة الثامنة من أمرنا هذا

### المادة الثلاثون

ينتخب المجلس العمومى في اجتماعه الاول وكيلًا ونائبًا يقيان

## ﴿ ١٧ ﴾

في العمل لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الحالي بوظيفة وكيل بوظيفة نائب الى ان يصدق على الانتخاب المذكور

### المادة الحادية والثلاثون

القرارات التي تصدر من المجلس العمومي في مادة من المواد الداخلة في اختصاصاته المحولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة جهة الادارة

### المادة الثانية والثلاثون

على ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه صدر بسراي عابدين في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣١٩ ( أول مارس سنة ١٩٠٢ )

( عباس حلمي )

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

( مصطفى فهمي )

ناظر الحفانية

( ابراهيم فؤاد )



فهرست الامر العالي

الباب الأول

أحكام أولية

مادة

- |   |                         |
|---|-------------------------|
| ١ | كنيسة انجيلية           |
| ٢ | كنيسة انجيلية معترف بها |
| ٣ | انجيلي وطني             |

الباب الثاني

ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

- |    |   |
|----|---|
| ٤  | في تشكيل المجلس العمومي                         |
| ٥  | القواعد اللازم تقررها لتعيين المندوبين          |
| ٦  | الشروط اللازم توفرها في من يعين عضواً           |
| ٧  | التصديق على الانتخابات والتعينات                |
| ٨  | الهيئة التي يتشكل منها المجلس اولا              |
| ٩  | كيفية تخويل حق الانتخاب                         |
| ١٠ | تحديد عدد المندوبين                             |
| ١١ | في استشارة المجلس العمومي قبل تخويل حق الانتخاب |

١٣ توزيع مصاريف المجلس على الكنائس التي لها مندوبون  
وجواز حرمانها من حق الانتخاب في حالة عدم الدفع

---

### الباب الثالث

#### الوكيل والنائب

- ١٣- اسناد رئاسة المجلس العمومي للوكيل بمجرد حصوله على  
الوكالة والعضوية فيه للنائب بمجرد حيازته للنيابة  
١٤- الاحوال التي يقوم فيها النائب مقام الوكيل  
١٥- انتخاب الوكيل والنائب وشروط الانتخاب  
١٦- تعيين عضو للمجلس العمومي بدل العضو الذي انتخب  
وكيلاً أو نائباً  
١٧- عزل الوكيل أو النائب  
١٨- فيما يتبع في حالة حصول خلل بطريقة عرضية
- 

### الباب الرابع

فيما للمجلس العمومي وما عليه من الواجبات

مادة

١٩- الاعتراف بكنائس بصفة كنائس انجيلية

- ٢٠ الاعتراف بأنجيليين وطنيين اعترافاً شخصياً  
٢١ فيما للمجلس العمومي من الاختصاص العام  
٢٢ القانون اللازم اتباعه  
٢٣ التصريح بعقد اكليل الزواج  
٢٤ دفتر عقود الزواج  
٢٥ لائحة داخلية  
٢٦ قواعد فيما يختص بالاجراءات وغيرها  
٢٧ التصديق من ناظر الداخلية على ما يصدر من اللوائح
- 

### الباب الخامس

#### أحكام ختامية

- ٢٨ الاعتراف ببعض كنائس معينة بصفة كنائس انجيلية  
٢٩ ميعاد بدء المجلس العمومي في العمل  
٣٠ الانتخاب الاول للوكيل والنائب  
٣١ تنفيذ قرارات المجلس العمومي  
٣٢ تكليف ناظري الداخلية والحفانية بتنفيذ الامر العالي



# قانون

سجل في الاحوال الشخصية

(للطائفة الانجيلية)

بمصر

## احكام ابتدائية

### انطلاق القانون

( مادة ١ ) يسري هذا القانون على الانجليين الوطنيين في الديار المصرية ويعمل به مجلس الطائفة العمومي في كافة المسائل التي يكون فيها جميع ذوي الشأن انجليين وطنيين يقصد بلفظ « السلطة المختصة » عند استعماله في هذا القانون المجلس العمومي أو أي لجنة مشكلة منه خول لها من قبله ( بموجب المادة ٢٦ من الامر العالي الصادر بتشكيله ) حق النظر في الموضوع

---

## الجزء الاول

### في الخطبة والزواج والمفارقة والطلاق

#### الباب الاول

##### في الخطبة

( مادة ٢ ) الخطبة هي طلب الزوج وتتم بمصول اتفاق بين ذكر وانثى راشدين على عقد الزواج بينهما بالكيفية والشروط المعروفة في باب عقد الزواج كما سيأتي وثبتت الخطبة بكتابة محضر



محضي بشهادة شاهدين على الأقل

مادة ٣ اذا عدل أحد الخطيئين عن عقد الزواج بعد الخطبة بدون سبب كاف حكمت عليه السلطة المختصة للآخر بالتعويضات ويخصم من التعويضات المذكورة ما يكون قد دفع قدماً من أحد الخطيئين . وأما الهدايا العينية فتضيع على الناكث وتبقى للآخر مادة ٤ السبب الكافي لفسخ الخطبة هو « أحد الاسباب الآتية »

اولا اذا ظهر فساد في أخلاق أحدهما في ما يختص بالعفة ولم يكن معلوماً للآخر قبل الخطبة  
ثانياً اذا ظهرت باحدهما عاهة سابقة على الخطبة ولم تكن معلومة للآخر

ثالثاً اذا وجد باحدهما مرض قتال معد  
رابعاً اذا اعتنق أحدهما ديناً آخر بعد الخطبة  
خامساً اذا ارتكب أحدهما جريمة مهينة للشرف مهما كان الحكم المدني الذي حكم به عليه بسببها  
سادساً اذا ارتكب أحدهما جريمة غير مهينة للشرف وحكم عليه بسببها بالحبس سنة فأكثر

سابعاً اذا غاب أحد الخطيئين الى جهة غير معلومة للآخر أو بدون رضاه وطالت مدة الغياب حتى بلغت سنة علاوة على

## الاجل المحدد للزواج

( مادة ٥ ) اذا مات أحد الخطيبين وكانت الخطبة تمت بصفة رسمية فلاخطيب الآخر أن يسترجع ما أعطاه للمتوفي من مهر أو هدية ما عدا ما استهلك بشرط رد ما يكون اخذه من المتوفي

## الباب الثاني

## في الزواج

( مادة ٦ ) الزواج هو اقتران رجل واحد وامرأة واحدة اقترانا شرعياً مدة حياة الزوجين

( مادة ٧ ) في حالة خلو الشرائع الرومانية للكنيسة التابع لها الطرفان من نص صريح يحدد درجات القرابة المحرمة للزواج لايجل للرجل ان يتزوج لايجل للمرأة ان تتزوج

(١) أبوي أيها  
(٢) أبوي أمها (جدها)

(٣) أبوي زوجها (حميها)  
(٤) أبويها

(٥) أبوي أيها (عمها)  
(٦) أبوي أمها (خالها)

(١) أبوي أمه  
(٢) أبوي أمه

(٣) أبوي زوجته (حماته)  
(٤) أمه

(٥) أخت أمه (عمته)  
(٦) أخت أمه (خالته)

{۷} باخي زوجها	{۷} اخت زوجته
{۸} باخيا (شقيقها)	{۸} اخته (شقيقته)
{۹} بزواج جلسها	{۹} زوجه جده
{۱۰} بزواج أمها	{۱۰} زوجه أیه
{۱۱} بزواج عمتها	{۱۱} زوجه عمه
{۱۲} بزواج خالتها	{۱۲} زوجه خاله
{۱۳} بزواج اختها	{۱۳} زوجه أخیه
{۱۴} بزواج بنت أخيها	{۱۴} زوجه ابن أخیه
{۱۵} بزواج بنت أختها	{۱۵} زوجه ابن اخته
{۱۶} بزواج بنتها	{۱۶} زوجه ابنه (کسته)
{۱۷} بابن أمها	{۱۷} بنت امه
{۱۸} بابن أیها	{۱۸} بنت أیه
{۱۹} بابن اخيها	{۱۹} بنت اخیه
{۲۰} بابن اختها	{۲۰} بنت اخته
{۲۱} بابن اخي زوجها	{۲۱} بنت اخي زوجته
{۲۲} بابن اخت زوجها	{۲۲} بنت اخت زوجته
{۲۳} بابنها	{۲۳} بنته
{۲۴} بابن ابنها { حفيدها	{۲۴} بنت بنته { حفيدته
{۲۵} بابن بنتها {	{۲۵} بنت ابنه {

{ ٢٦ }	بنت زوجته	{ ٢٦ }	بابن زوجها
{ ٢٧ }	بنت بنت زوجته	{ ٢٧ }	بابن بنت زوجها
{ ٢٨ }	بنت ابن زوجته	{ ٢٨ }	بابن ابن زوجها
{ ٢٩ }	بنت زوجة ابيه	{ ٢٩ }	بابن زوج امها

« مادة ٨ » لا يكون الزواج صحيحاً الا اذا عقد بين ذكر وأنثى كاملي الاعضاء والقوة التي توصلهما للزواج الفعلي  
« مادة ٩ » لا يجوز ان يعقد الزواج الا بعد الرضا بالانجاب والقبول بين الزوجين  
« مادة ١٠ » لا يجوز ان يعقد زواج الشاب الا اذا بلغ من العمر ست عشرة سنة على الاقل . والصبيبة اربع عشرة سنة على الاقل

« مادة ١١ » لاجل ان يكون الزواج صحيحاً يجب ان يكون مستوفياً للشرائط المقررة لدى الكنيسة التابع لها الطرفان أما اذا كان الطرفان تابعين لكنيستين مختلفتين فيجب أن يكون مستوفياً لكل شروط الصحة المتبعة لكل من الكنيستين  
« مادة ١٢ » لا يعقد اكامل الزواج الا القسس المرسومون قانوناً أو مرشدو الكنائس الانجيلية الذين يمنح لهم المجلس العمومي الرخصة بذلك

« مادة ١٣ » يكون لاغياً كل زواج بين انجيليين ووطنيين لم

يمكن مستوفياً للشروط المقررة في هذا الباب ولا يحكم بلفوه الا  
المجلس العمومي

## الباب الثالث

### في المفارقة

« مادة ١٤ » المفارقة هي تباعد الزوجين عن بعضهما بسبب  
تنافر بينهما ونزول المفارقة بالمصالحة بينهما  
« مادة ١٥ » اذا أصبحت عيشة أحد الزوجين منغصة ومرة فوق  
الاحتمال بسبب سوء معاملة الآخر المتواصلة ولم تغلح المصالحة بينهما  
وطلب المفارقة جاز للسلطة المختصة ان تحكم له بها الى ان يتصالحا فان  
كان الزوج سببها وجبت عليه النفقة لامرأته وأولاده الذين في  
رضاعتها أو حضانتها باتفاق الزوجين على تقديرها أو بتقديرها من  
السلطة المختصة . وان كانت الزوجة سبب المفارقة فلا تلزمه النفقة  
عليها الا اذا كان له أولاد في رضاعتها  
« مادة ١٦ » اذا كانت علة المفارقة في الزوجة فلها متاعها  
« فقط » المزودة به من بيت أبيها خاصة . والافلها متاعها ومهرها أيضاً



## الباب الرابع

### في الطلاق

« مادة ١٧ » الطلاق هو فسخ عقد الزواج بين زوجين  
« مادة ١٨ » لا يجوز الطلاق الا بحكم من المجلس العمومي  
وفي الحالتين الآتيتين

اولا اذا رضى أحد الزوجين وطلب الطلاق الزوج الآخر  
ثانياً اذا اعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى غير الديانة المسيحية  
وطلب الزوج الآخر الطلاق  
« مادة ١٩ » في الحالة الثانية المذكورة في المادة السابقة لا يحكم  
بإلطلاق الا لصالح الزوج الذي بقي على دينه المسيحي

## الجزء الثاني

في ما للاولاد على والديهم وما للوالدين على اولادهم

### الباب الاول

في الرضاعة والحضانة ومتوليها

« مادة ٢٠ » زمن الرضاعة سنتان من يوم الولادة

« مادة ٢١ » تتولى الام رضاعة بنها ذكوراً كانوا أو أنثى  
مطلقة كانت أو غير مطلقة مفارقة كانت أو غير مفارقة

« مادة ٢٢ » زمن الحضانة من نهاية زمن الرضاعة الى بلوغ  
الطفل سبع سنين

« مادة ٢٣ » الام أحق بحضانة الولد وتربيته اذا كانت غير  
مرتبطة برجل آخر حسنة السيرة والاخلاق قادرة على تربية ولدها  
وصيانه

« مادة ٢٤ » اذا لم تتوفر في الام شروط أحقية الحضانة  
المذكورة صارت حضانة الولد لام الام المسيحية ثم للاب المسيحي  
ثم الاقرب فالاقرب من أقرباء الاب المسيحيين ثم أقرباء الام  
المسيحيين وان لم يوجد أحد من هؤلاء أو أولئك فلن تعينه السلطة  
المختصة ؛

« مادة ٢٥ » متى انتهت مدة الحضانة بسلام الصبي أو الصبية  
لايه المسيحي والافلجده المسيحي والافللاقرب من أقرباء أيه  
المسيحيين والافلاقرباء الام المسيحيين

## الباب الثاني

### في النفقة

« مادة ٢٦ » نفقة الرضاعة أو الحضانة تلزم ابا الصغير

يمكن لهذا « الصغير » مال فان كان له مال فلا يلزم أباه منها شيء  
الا بالتبرع

« مادة ٢٧ » يجب على الفروع وأزواجهم ان ينفقوا على  
الاصول وأزواجهم

« مادة ٢٨ » كذلك يجب على الاصول وأزواجهم ان ينفقوا  
على فروعهم وأزواجهم

« مادة ٢٩ » للاب والام النفقة من أموال أولادهما اذا كانا  
في عوز بحسب ما قدره السلطة المختصة مع مراعاة ظروف الاولاد  
حوالديهم ودرجة المبسرة

« مادة ٣٠ » تقدر النفقات المذكورة في المواد السابقة بمراعاة  
من تفرض لهم ومبسرة من تفرض عليهم ويلزم دفعها شهراً فشهراً  
مقديماً على الاقل وثلاثة اشهر على الاكثر حسب مبسرة المفروض  
عليه ودواعي المفروض له

### الباب الثالث

#### في ولاية الاوين

« مادة ٣١ » يكون الولد ذكراً أو أنثى تحت ولاية أبيه ان  
وجد حتى يبلغ سن التكليف

« مادة ٣٢ » من التكليف للذكر والانثى ثمانى عشرة سنة



ومتى بلغه ايها زالت عنه كل ولاية ووصاية غير انه يجوز لاي منها  
التصرف باذن الولي متى بلغ ست عشرة سنة  
« مادة ٣٣ » يجوز للسلطة المختصة ان تحرم من حقوق الولاية  
المذكورة الاب اذا كان فاسد الآداب أو اذا اعتنق ديانة أخرى  
« مادة ٣٤ » اذا مات الاب أو حكم بزوال حقوق ولايته  
تعين السلطة المختصة المذكورة من يقوم بالولاية وتقدم الام الغير  
المتزوجة بزوج آخر ان كانت مقندرة وحسنة التصرف . والا فالجد  
والا فالاقرب من الاقارب والاصهار

## الجزء الثالث

### الباب الاول

#### في تنصيب الاوصياء

« مادة ٣٥ » القاصر من لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة  
« مادة ٣٦ » لصاحب الولاية ان يقيم قبل وفاته وصياً مختاراً  
على القاصر الذي تحت ولايته وان لم يقم فتعين السلطة المختصة  
وصياً للقاصر ويقوم بالوصاية مجانياً اذا كانت التركة لغاية مئتي جنيه  
وأما اذا زادت التركة عن ذلك فبالثمة واحد في السنة

« مادة ٣٧ » لا يجوز عزل الوصي المختار الا اذا ثبت تفريطه في أموال القاصر

« مادة ٣٨ » ثبت الوصاية المختارة باقرار الموصي بخطه أو باقراره بذلك أمام السلطة المختصة أو من ينوب عنها بشرط ان يكون الموصي من المشهود لهم بسلامة العقل وحسن الاداب

« مادة ٣٩ » لا يضع الوصي المختار يده على أموال القاصر الا بعد اثبات صفته المذكورة أمام السلطة المختصة وصدور قراؤها منها بثبوت الصفة

« مادة ٤٠ » تجرد في كل حال أموال القاصر بقائمة على ثلاث صور يقع عليها من الوصي المختار ومن تنتدبه السلطة المختصة وتحفظ احدى الصور بيد الوصي المختار والثانية تسلم للسلطة المختصة والثالثة تحفظ بدفترخانة المجلس العمومي

« مادة ٤١ » اذا لم يعين صاحب الولاية قبل وفاته وصياً مختاراً تعين السلطة المختصة وصياً على مال القاصر وتقدم الام اذا كانت حسنة التصرف وغير متزوجة بزواج آخر والا فالجد اذا كان حسن التصرف ثم الاقرب فالاقرب من الاقارب ممن يكونون كذلك والا فمن غيرهم

« مادة ٤٢ » يجوز لاي شخص كان ولو من غير ذوي الشأن ان يقدم طلباً لتعيين الوصي

« مادة ٤٣ » اذا رأت السلطة المختصة خلال في أعمال الإوصياء  
والأولياء مختارين كانوا أو غير مختارين وجب عليها عزلهم وتعيين  
خلافهم ويجوز لها ان تنتدب مؤقتاً من يقوم بأعمال الوصاية

## الباب الثاني

### في واجبات الوصي

« مادة ٤٤ » يجب على الوصي ان يدير أشغال القاصر بالذمة  
والنشاط والحكمة

« مادة ٤٥ » لا يجوز للوصي تشغيل أموال القاصر بأحد  
التاجر حتى التي تكون ذات كسب إلا باذن من السلطة المختصة .  
« مادة ٤٦ » لا يجوز للوصي ان يتاجر بأموال القاصر في  
التاجر ذات الاخطار والا كان مسؤولاً عن الحساب . وإذا لم  
يتجر بالمال وجب عليه ان يضعه بالفائدة في أحد البنوك التي تعينها  
السلطة المختصة

« مادة ٤٧ » يقدم الوصي ضماناً كافية لحل المجلس العمومي  
تساوي أموال القاصر مرة ونصفاً . وعلى المجلس المذكور تسجيل  
هذه الضمانة بأحد المحاكم

« مادة ٤٨ » يجب على الوصي ان يقدم للسلطة المختصة كشفاً

مضمناً حساب أعمال وصايته بالبيان سنوياً والسلطة المذكورة الحق في مناقشته في الحساب المذكور

« مادة ٤٩ » اذا وجدت السلطة المختصة في الحساب المذكور ما يخالف الذمة وجب عليها عزل الوصي وتنصيب غيره ممن تتوفر فيهم الياقة

« مادة ٥٠ » لا يجوز للوصي ان يبيع شيئاً من عقار القاصر أو يقايض عنه أو يرهنه الا باذن من السلطة المختصة

« مادة ٥١ » اما اذا اراد الوصي ان يبيع منقولات القاصر فيجب عليه ان يحرر بها كشفاً ويقدمه للسلطة المختصة التي تصرح ببيع مائتي لزوم يبعه ما عدا التحف بشرط أن يكون البيع بالمزاد العمومي وينشر عنه في الجرائد مرتين على الأقل احدهما قبل البيع بخمسة عشر يوماً والاخرى قبله بيانية أيام واذا كان المباع لا تزيد قيمته عن ألف غرض يعلن بالمزاد عنه بموجب قائمة مزاد فقط

« مادة ٥٢ » لا يجوز للوصي ان يشتري عقاراً لقاصر الا بعد عرض صورة العقد وشروطه على السلطة المختصة والاذن منها في ذلك

« مادة ٥٣ » لا يجوز بيع التحف التي للقاصر الا بقدر وقاها من التوفي وذلك بقرار يصدر من السلطة المختصة وبطريق المزاولة العلنية

مادة ٥٤ يجوز للوصي مدة وصايته أن يوكل غيره بكل مايجوز له ان يجريه بنفسه في مال القاصر ولكن يكون الوصي وحده مسؤولاً عن أعمال الوكالة وبشرط ان لا يكلف القاصر بشيء.

مادة ٥٥ لايجوز للوصي رفع دعاوي أو قبول مصالحات بشأن اموال القاصر الا باذن من السلطة المختصة

مادة ٥٦ اذا رفعت دعوى على الوصي في شأن القاصر وجب عليه ان يبلغ السلطة المختصة فوراً بالكتابة . ويجب عليه ان يبلغها بجميع الاحكام التي تصدر في بحر ثمانية أيام بالاكثر من تاريخ صدورها وعن الاجراءآت المتوي اتخاذها . والا كان مسؤولاً عن الاضرار الناتجة عن ذلك التغريط

مادة ٥٧ على الوصي ان يتبع الاوامر والقرارات التي تصدر من السلطة المختصة بشأن ذلك

مادة ٥٨ لايجوز لوصي ان يدفع ديناً مدعى به في ذمة التوفى الا بعد ثبوت حقيقة الدين بقرار يصدر من السلطة المختصة او من المحاكم المختصة بعد اتباع الوصي الاحكام المدونة بمادة ٥٦

مادة ٥٩ في حالة إقامة وصي مايلزم تسليمه نسخة حاوية حوايد الوصاية

## الجزء الرابع

### (الباب الاول)

#### قواعد عمومية

« مادة ٦٠ » التركة التي ضمن وارثها قاصرون أو غائبون أو من يستحقون الحجر يجب ضبطها حال وفاة صاحبها على يد السلطة المختصة أو من ينوب عنها

« مادة ٦١ » إذا لم يمكن حصر التركة وقت ضبطها يصير اجراء ذلك في أقرب وقت يتفق عليه الورثة والسلطة المختصة

« مادة ٦٢ » إذا مات أشخاص في حادثة واحدة بغير ان يعلم سابقهم من لاحقهم وكان لهم حق التعاقب في الميراث يكون الحكم في ذلك بالقرائن المرجحة

« مادة ٦٣ » إذا لم تعرف ورثة متوف ما تسلم تركته للسلطة المختصة لاستعمالها والاستفادة بأرباحها مع حفظ ذوات العيين أو ما يستبدل منها قانوناً وإذا ظهر وارث فيستلم ذوات العيين والاصل فقط

(الباب الثاني)

في حق الارث وموجبات الحرمان منه

مادة ٦٤ حق الارث لا يكون الا لمن وجد في طبقات الوارثين  
حياً حياً او حكماً بعد وفاة المورث

مادة ٦٥ يعتبر مؤقتاً في حكم الحي الحل المحقق وجوده قبل  
وفاة المورث ويقدر له نصيب ذكر حتى يولد فان ولد حياً وعاش  
حياً ولو يوماً واحداً ورث والا فلا

مادة ٦٦ يحرم من حق الارث المسيحي :-

أولاً من حكم عليه قضائياً بأنه قتل او شرع في قتل مورثه  
عمداً او اشترك فيه بأي طريقة من طرق الاشتراك المبنية في  
قانون المحاكم

ثانياً من امكنه ائقاذ مورثه من الهلاك ونقاس  
عنه عمداً

ثالثاً من علم بقتل مورثه ولم يبلغ عنه المحاكم

رابعاً من تدين بغير الديانة المسيحية ( والمراد بالديانة غير  
المنهج )

مادة ٦٧ لا يسري حكم المادة السابقة على ابناء المحروم  
من الميراث ولا على ابناء ابنائه وان سفلوا ولا على ابويه واجدادهم

وان علوا ولا على زوجته ولا على اخوته واخواته وأعمامه وعماته  
وأخواله وخالاته وأولاد اخوته وأولاد اخواته ولا على أوصيائه

---

### الباب الثالث

#### في كيفية اثبات الوراثة

مادة ٦٨ على من أراد اثبات وراثته ان يكلف بقية شركاؤه  
في الوراثة بالحضور أمام السلطة المختصة  
مادة ٦٩ اذا كان بين الورثة موقوف لا تعلم حياته من مماته يجب  
اختصاص من تؤول انهم تركته ليحلوا محله في الخصومة . وكذا اذا  
كان بعضهم غائبا عن القطر المصري مدة اكثر من ستة أشهر ولا  
يعلم له مركز بجوات تعيينه

---



## الباب الرابع

في أنصبة الورثة ودرجاتهم

مبادئ عمومية

مادة ٧٠ مستحقو الارث هم الزوجة مع أقرب الاقرباء شرعاً حتى كانوا أحياء . وللأولاد حق الارث مع اعمامهم وعماهم  
 مادة ٧١ لا تقسم التركة بين مستحقها الا بعد أميرين  
 « أولهما » خصم ما يصرف من كفن وجناز وغيره على الميت بحسب حالة تركته « ثانيهما » دفع ما هو مطلوب على التركة من ديون ثابتة للميري أو لغيره

« مادة ٧٢ » اذا قبل الورثة التركة كلها بدون حصر يلتزمون بوفاء جميع ما عليها من الديون كذا اذا قبلوها بعد الحصر والتمين وكتابة محضر بشهادة عدول واعلان يعطى لكل مدائن عما يستحقه منها . وفي حالة عدم قبول الورثة للتركة فلا يلزمهم قضاء الدين . وعلى المجلس العمومي بعد أخذ الاستوثاقات اللازمة منهم كتابة بتخليصهم عن التركة أن يقسمها بين المدينين بحسبما يستحق كل منهم بالنسبة لضافيا بعد أخذ الرسوم المقررة  
 مادة « ٧٣ » للذكر مضاعف نصيب الانثى في جميع متروكات مورثة ثابتة كانت أم منقولة

« مادة ٧٤ » الاولاد ( الذكور والاناث ) المتزوجون وغير المتزوجين يرثون آباءهم وأمهاتهم بموجب المادة السابقة أي مادة ( ٧٣ )

« مادة ٧٥ » لاولاد الاولاد حق الارث في جدم وجدتهم مع أعمامهم وعماتهم بمقدار نصيب والدم لو كان حياً  
« مادة ٧٦ » من ولد من الاولاد ذكوراً كانوا أو أناثاً بعد وفاة أحد والديهم أو بعد اعمال احدهما للوصية يرث مع اخوته بموجب مادة ( ٧٣ ) وبعد طبقة الاولاد طبقة اولاد الاولاد مهما نزلوا طبقة بعد طبقة

« مادة ٧٧ » اذا مات احد بدون عقب من نسله فما يبقى بعد حصة الزوجة فلايه ولامه كمادة ( ٧٣ )  
« مادة ٧٨ » اذا مات احد الزوجين وترك اولاداً فالزوج الآخر الثمن اما اذا لم يترك فالثلث

« مادة ٧٩ » من مات عن اخوة واخوات اشقاء فقط تقسم تركته بينهم دون غيرهم ( كمادة ٧٣ )

« مادة ٨٠ » من مات عن اخوة واخوات بعضهم اشقاء والآخرين ليسوا اشقاء فيكون للاشقاء نصيب الوالد وهو سهمان ونصيب الوالدة وهو سهم . ويكون لاخته الاب نصيب الاب فقط وهو سهمان ولاخته الام نصيب الام فقط وهو سهم . . . . .

تقسم بين الذكور والاناث ( كادة ٧٣ )

« مادة ٨١ » اذا مات احد الاخوة وخلف ذكراً او انثى فيرث سهم ابيه مع اعمامه وعماته وسهم امه مع اخواله وخالاته والحكم في اولادهم بعدهم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا وتقسم ( كادة ٧٣ )

« مادة ٨٢ » من مات عن زوجة واجداد فللاجداد من الاب ثلثا ما يبقى بعد حق الزوجة وللاجداد من الام الثلث واذا مات احد الجددين من الاب والام فينحصر نصيبه في اولاده مع باقي الاجداد والقسمة بين الورثة في كل هذه الاحوال تكون بموجب مادة ٧٣

« مادة ٨٣ » من مات عن اعمامه وعماته واخواله وخالاته فلاجدهم وعماته الثلثان ولاخواله وخالاته الثلث ( كادة ٧٣ ) والحكم في اولادهم بعدهم كالحكم فيهم طبقة بعد طبقة مهما نزلوا

« مادة ٨٤ » من مات عن ابناء وامهات اجداده فلمن من الاب عنهم الثلثان ومن من الام الثلث ومن يكون قد توفي منهم يرث نولده سهمه مع الباقيين بمراعاة مادة ٧٣

« مادة ٨٥ » من مات عن اعمام وعمات واخوال وخالات ابويه فالثلثان للاعمام والعمات والثلث للاخوال والخالات ( كادة ٧٣ ) من يكون قد توفي منهم يرث نسله سهمه مع الباقيين وكذلك حكم

تسلمهم من بعدهم طبقة بعد طبقة معها نزلوا  
« مادة ٨٦ » من مات بدون وارث فتضم تركته الى صندوق  
الطائفة العام  
« مادة ٨٧ » الاولاد والاهل الغير الشرعيين لا يرثون بدون  
وصية من المورث  
« مادة ٨٨ » اذا تبرع الموصى له بما آكل اليه من الوصية يقبل  
منه ذلك بشرط ان يكتب ويشهد على نفسه بهذا التبرع

---

## الباب الخامس

### في الوصية

« مادة ٨٩ » الوصية هي عقد يعقده المالك لبيان ارادته عن  
كيفية تقسيم تركته بعد وفاته  
« مادة ٩٠ » يشترط ان يكون الموصي في حالة عقلية تخوله حق  
التصرفات الشرعية  
« مادة ٩١ » لا تعتبر الوصية الا اذا كانت بعقد مكتوب  
محمضي من الوصي باسمه وفرمته او مختومة بختمه وممضية من ثلاثة  
شهود لا يكونون جميعهم اقرباء له  
« مادة ٩٢ » يسجل عقد الوصية قبل وفاة الموصي في سجل

المجلس العمومي او في سجل كنيسة انجيلية معد لذلك بتصديق من  
المجلس العمومي

« مادة ٩٣ » للموصى الحق التام ان يوصي بما يشاء لمن يشاء  
بشرط ان يذكر اسماء ورثته الشرعيين في الوصية سواء اعطاهم او  
جردهم كلهم او بعضهم

---

## الجزء الخامس

في الحجر على البالغ

---

### الباب الأول

في اسباب الحجر

« مادة ٩٤ » يحجر على البالغ في تصرفاته اذا كان المراد  
الحجر عليه مضمواً أو ذا غفلة أو سفيهاً أو مجنوناً ويسمى هذا  
حجراً قضائياً

{ تنبيهات } المضمون هو الذي لا يميز تمييزاً كاملاً صريحاً بين  
للنافع والضار من الافعال ، والعته نوعان طبيعي أي من الخلقة الاصلية  
وعارض أي حادث بسبب من العوارض

ذو الغفلة هو الضعيف الارادة ضعفاً زائداً بحيث يصير عرصة  
للاقل تأثير على ارادته  
السفيه هو المبذر تبذيراً فاحشاً يزيد عن دخله  
المجنون هو المصاب بخلل في قواه العقلية اما كاملاً مستمراً او  
جزئياً متقطعاً

## الباب الثاني

### في انواع الحجر

- مادة ٩٥ الحجر نوعان حجر عام وحجر خاص  
مادة ٩٦ الحجر العام يشمل جميع التصرفات الشخصية  
وغير الشخصية . والحجر الخاص يشمل جميع الامور المعينة في حكم  
الحجر فقط  
مادة ٩٧ الحجر بالنسبة للمعتوه عنها طبعياً يعتبر موجوداً  
من يوم وجود المعتوه نفسه على شرط اثبات وجود العته الطبيعي في  
حال حياة المعتوه  
مادة ٩٨ الحجر بسبب العته الحادث أو الغفلة أو السفه او  
المجنون لا يعتبر موجوداً الا من يوم نشر طلب الحجر مالم تأمر السلطة  
المختصة بأنه يعتبر مبتدئاً من تاريخ نال لذلك

« مادة ٩٩ » أما الحجر بسبب السفه أو الغفلة فلا يقع الا  
 خاصاً واما حكم المجنون والمعتوه فكحكم القاصر فيحجر عليهما  
 حجراً عاماً ويقام لهما قيم يدبر أموالهما بالكيفية والاحكام المدونة في  
 باب الوصاية

« مادة ١٠٠ » يبين في الحكم الصادر بالحجر الخاص الامور  
 الممنوع تصرف المحجور عليه فيها مع مراعاة درجة السفه والغفلة  
 ودرجة بسر المحجور عليه وغير ذلك من الظروف

« مادة ١٠١ » يجوز طلب الحجر من أي من أقرباء المطلوب  
 الحجر عليه أو من زوجته أو من أي من إصهاره  
 « مادة ١٠٢ » اذا لم يكن للمطلوب الحجر عليه أقرباء أو زوجة  
 أو إصهار فيجوز تقديم الطلب من أي شخص كان من الانجلييين  
 الوطنيين

« مادة ١٠٣ » جائز للسلطة المختصة حال تقديم الطلب اليها  
 ان تعين مديراً مؤقتاً لاموال المطلوب الحجر عليه اذا قضت  
 الظروف بذلك

« مادة ١٠٤ » لايجوز الطعن في تصرفات المتوفي بسبب من  
 أسباب الحجر عليه الا اذا كان طلب الحجر قدم ونشر قبل الوفاة  
 هذا مع عدم الاخلال بمحقوق ذوي الشأن في طلب فسخ

المقود بسبب من الاسباب المينة في القانون المدني المصري . أمام  
الجهة المختصة

---

### الباب الثالث

في تعيين القيم وواجباته

« مادة ١٠٥ » يقام القيم ويعزل بالكيفية والاحكام المقررة  
لتنصيب الاولياء وعزلهم

« مادة ١٠٦ » واجبات القيم كواجبات الوصي ويتبع في حقه  
الاحكام المقررة في حق الوصي وواجباته

---

### الباب الرابع

في فك الحجر

« مادة ١٠٧ » اذا زال سبب الحجر جاز للمحجور عليه ان  
يطلب من السلطة المختصة بالحجر اصدار حكم بفك الحجر عنه

---





Bibliotheca Alexandrina



0437570